مقررات بازل

1تطور مقررات بازل الأولى

سنستعرض في هذا الجزء أهم المحاور التي أتت بها مقررات بازل الأولى:

1.1.:كفاية رأس المال وفق مقررات بازل الأولى

لقد أصبح الاستقرار المالي في ظل التوجه المتزايد نحو العولمة المالية من النقاط المهمة والتي تولي لها السياسات النقدية والمالية أهمية كبرى بالنظر لتداعيات التأثير الذي لم يعد مقصور على بلد معين،بل إن أي عدم استقرار في أي رقعة من العالم سيمتد وبصورة متسارعة إلى كل الدول وسيمس كل الاقتصاديات الخارجية كما سينتقل تأثيره إلى الأسواق الخارجية بفعل الارتباط الذي ما انفك يتزايد بين مختلف الدول العالم،اذ يعتبر موضوع كفاية رأس المال للبنوك واتجاهها إلى تدعيم مراكزها المالية من أهم المواضيع التي تشغل خبراء المصارف في ظل العولمة

هذا الأمر دفع بعدد من الدول إلى محاولة أخذ بعض التدابير الاحترازية بهدف مجابهة تلك الأزمات وللمحافظة على استقرار النظام المالي.

أ) مفهوم كفاية راس المال

يشير مصطلح كفاية رأس المال إلى حاجة المصرف الامتلاك قاعدة رأسمالية كبيرة لحمايته من مخاطر التعسر المالي الذي تتعرض له الشركات والمؤسسات وما ينتج عنه من عدم سداد مما يجبر المصارف على تحمل مخاطر تجارية كبيرة. الأمر الذي يدفعها على تمويل تلك الديون المتعثرة من رأس مالها الخاص. أي أنها تحاول تدنئه بعض من تلك الخسائر المالية الناتجة عن القروض المتعثرة بواسطة رأس مال المصرف.

ومن هذا المنطلق فان لجنة بازل قامت بدراسات متعددة فيما يخص تسيير المخاطر.وقد أصبح لكفاية رأس المال أهمية بالغة .بحيث أصبحت العديد من المصارف تحاول التقليص من قروضها.خاصة تلك التي لها نسبة مخاطرة عالية إلى الحد الذي يمكن أن تكون فيه قادرة على توفيره دون التعرض لأي مخاطرة. كما أن كفاية رأس المال يمكن قياسها وفق طريقتين وهما:

1-الحد الأدنى لنسبة رأس المال

يتبع هذا الأسلوب لقياس كفاية رأس المال والتحكم فيها على أساس أن رأس مال المصرف لا يجب أن يقل عن نسبة معنية من إجمالي الالتزامات وبعبارة أخرى يجب أن يكون للمصرف حد أدنى لنسبة رأس المال. وعلى سبيل المثال إذا كان الحد للأدنى لنسبة رأس المال هو10 **بالمائة** فلا يجب أن تقل نسبة رأس المال لمصرف الودائع الزبائن عن9/1 ولا تجب أن تزيد الودائع عن قيمة رأس المال المصرف بأكثر من تسع مرات.

2-الحد الأدنى لمعدل الأصول المحفوفة بالمخاطر.

يقوم منهج الحد الأدنى لمعدل الأصول المحفوفة بالمخاطر لقياس كفاية رأس المال على أساس التباين في المخاطر بين الأصول .ذلك أن بعض أصول المصرف تكون محفوفة بنسبة مخاطر أكبر عن بعض الأصول الأخرى.لذلك يجب أن تكون رأس المال الخاص بالمصارف قادر على تغطية وبشكل مريح المخاطر الناتجة عن أي انخفاض في قيم الاستثمار. أوتلك المخاطر الائتمانية الناتجة عن عدم سداد الديون المستحقة.

غير أنه غلى الرغم من ايجابيات معيار كفاية رأس المال الصادر عن بازل الأولى في 1988 إلا إن التطبيق العملي لهذا المعيار في المصارف أسفر عن العديد من السلبيات،كما وجهت إليه بعض الانتقادات

ب) المعايير التقليدية لكفاية رأس المال

1-معيار نسبة رأس المال /الودائع

تعتبر هذه النسبة من أولى المعايير المستخدمة لقياس كفاية رأس المال ويقوم هذا المعيار على أساس التحكم في المخاطر الناتجة عن زيادة مجموع الودائع عن نسبة معينة من رأس المال وقد اعتمدت نسبة10 بالمائة كمقياس ملائم لمدى كفاية رأس المال بمعنى أن تكون الودائع تعادل عشرة إضعاف رأس المال. وكلما زادت الودائع من الحد المقدر تزيد مخاطرة المصرف تجاه المودعين.

غير أنه لوحظ عليها عدة سلبيات إذ لم تأخذ بعين الاعتبار أصول المصرف التي توظف فيها الودائع ذلك أن درجة المخاطرة تختلف وفق طبيعة الأصول الموظفة فيها تلك الودائع.

2- معيار نسبة رأس المال /الأصول

بدأ استخدام معيار رأس المال إلى إجمالي الأصول بشكل واسع في المصارف التجارية والسلطات النقدية بعد الحرب العالمية الثانية ويأخذ هذا المعيار بعين الاعتبار استخدامات الأموال على خلاف نسبة رأس المال إلى الودائع.وتعتبر نسبة رأس المال إلى الأصول مؤشرا مقبولا لمواجهة أي خسائر قد يتكبدها المصرف في حدود تلك النسبة.غير أنها لا تمثل المعيار الأمثل لعدم التميز بين أنواع الأصول ولا سيما وأن هناك أصول محفوفة بالمخاطر وأخرى غير خطرة.وعلى سبيل المثال فان هناك قروض استثمارات تتضمن مخاطرة عالية وبعضها مضمون السداد.

3- معيار نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة

يعتمد هذا المعيار على ربط الأصول ذات المخاطر برأس المال ويستثني من ذلك الأصول غير الخطرة ويؤخذ على هذا المعيار أيضا أنه لا يأخذ في الاعتبار تباين درجة مخاطر الأصول والتي تختلف تبعا لطبيعة الأصول التي توظف فيها الأموال. فقد يقوم مصرف بتوظيف أمواله في أصول ذات مخاطر عالية بينما يقوم أخر بتوظيف أمواله في الأصول ذات المخاطر المتدنية الأمر الذي يترتب عليه اختلاف درجة مخاطر المصرف وسلامة نشاطه تبعا لسياسة وإدارته.

ويقصد بالأصول ذات المخاطر العالية تلك الأصول التي تتحمل مخاطر ائتمانية وسيستثنى من ذلك النقدية في الصندوق ولدى المصرف المركزي وأذونات الخزينة والسندات التي تصدرها الحكومة لاعتبارها أصولا مضمونة الدفع.

ج) متطلبات الرقابة المصرفية:تعد الرقابة المصرفية جزءا مهما من نظام متكامل يساعد على تحقيق الاستقرار المالي وهوما أشارت إليه لجنة بازل، ويتكون ذلك النظام من العناصر الآتية :

1-بنية أساسية متطورة

وتتمثل في وجود قوانين منظمة وتطبيق قواعد ومبادئ محاسبية معترف بها دوليا وكذا وجود نظام مستقل وفعال لمواجهة ميزانيات المؤسسات والشركات وذلك للقيام برقابة مصرفية فعالة.

2-صلاحية السلطة الرقابية:

.بحيث يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة والتصحيحية لإنهاء مهام المصارف المتعثرة أو إعادة هيكلة هذه المصارف إن اقتضى الأمر ذلك.

3-وجود صيغة ملائمة للتدخل الحكومي: بهدف حماية النظام المصرفي عندما يتعرض لعقبات أو أزمات.

4- سياسة اقتصادية كلية مترابطة مستقرة وسليمة.

د) مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية الفعالة

أعدت لجنة بازل وثيقتين الأولى تشمل مجموعة شاملة للمبادئ الأساسية للإشراف المصرفي الفعال والثانية تتضمن ملخص توصيات واطر معايير اللجنة المطبقة فعلا.وتشمل المبادئ الأساسية للجنة بازل كافة جوانب الإشراف المصرفي.وتندرج هذه المبادئ في7 مجموعات رئيسية. وهي:

1-الشروط الواجب توفرها لتطبيق النظام المصرفي الفعال :

يجب أن يكون لكل مؤسسة تخضع لهذا النظام ما يلي:

-أهداف محددة وواضحة؛

-توفر الموارد المالية الضرورية الكافية؛

-استقلالية القرار؛

-الرقابة المصرفية في إطار قانوني؛

2-منح التراخيص والهياكل المطلوبة للمصارف

من الضروري تحديد الأنشطة المسموح بها للمؤسسات التي تخضع للنظام الرقابي بصورة دقيقة كما انه على السلطات التي تقوم بعملية منح التراخيص للمصارف أن توافق أو ترفض أي طلب لتأسيس مصارف إذا ما تبين الأمر أن تلك المؤسسات لا تحترم ولا تلتزم بالمعايير المصرفية الموضوعة والمعمول بها ويتضح ذلك من نقاط عديدة أهمها:

-خطة العمل؛

-نظم الرقابة الداخلية؛

-الوضع المالي المقترح؛

-رأس المال.

3- الرقابة

من النقاط الأساسية لأي عمل مصرفي فعال هو وجود نظام رقابة فعال يسمح بالتنبؤ بالمخاطر و تنمية تقنيات جديدة لتسيير المخاطرويقوم بعملية الوقاية منها ولذلك يجب أن بقوم المراقبون المصرفيون بتحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المصرف ومدى قدراته على امتصاص الخسائر كما انه يجب أن يتمتع النظام الرقابي باستقلالية تمكنه من إدارة القروض.كما على المراقبين التأكد من جودة أصول المصرف بالإضافة إلى قيام المراقبين بوضع حدود للعمليات الاقراضية بحيث يمكن اعتبار أي تجاوز لهذه الحدود مؤشرا على زيادة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المصرف.

4-الأساليب الرقابية

الرقابة الفعالة تلك تجمع الرقابة الداخلية والخارجية وعلى المراقبين القيام بالاتصالات الدائمة والتي تجعلهم على إطلاع دائم بكافة أعمال المصرف حتى يتمكنوا من تجميع وفحص التقارير والنتائج الإحصائية التي تعرضها المصارف.

ولعل أهم نقطة في كل هذا انه يجب تكون للمراقبين السلطة التي تمنحهم صلاحية الحصول على المعلومات الرقابية بصورة مستقلة إما بالفحص الداخلي أوعن طريق الاستعانة بالمراجعين الخارجين.

5-توفر المعلومات

على المراقبين التأكد من احتفاظ كل مصرف بسجلات كافية عن السياسة المحاسبية مما يمكن المراقب من الحصول على نظرة دقيقة عن الوضع المالي للمصرف ونتائج أعماله.

6-السلطة الرسمية للمراقبين

يجب أن يتوفر لدى المراقبين المصرفيين السلطات الرسمية التي تمكنهم من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الكافية لمراجعة فشل المصرف في الالتزام بأحد معايير الرقابية مثل توفر الحد الأدنى لكفاية رأس المال أوفي حالة تهديد وتبديل أموال المودعين.

7- العمليات المصرفية عبر الحدود

إن تطبيق الرقابة العالمية الموحدة واستعمال النماذج الرقابية الدقيقة لكافة الأمور المتعلقة بالعمل المصرفي على النظام العالمي وخاصة بالنسبة للفروع الأجنبية والمصارف التابعة لها تستلزم وجود قنوات اتصال وتبادل للمعلومات مع مختلف المراقبين الذين ستشملهم الرقابة المصرفية وبصفة أساسية في البلد المضيف.

من أهم ما وصلت إليه لجنة بازل الاتفاقية التي أبرمت سنة **1988**والمتعلقة بتحديد معيار لكفاية رأس المال والذي كان يعرف باسم معيار لجنة بازل والتي كانت تهدف إلى محاولة وقف الهبوط المتزايد والمستمر في رأس المال

المصارف العالمية والذي لوحظ في معظم فترات القرن العشرين وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على مستوى الدولي.

2.1:اتفاقية بازل الثانية

عكفت لجنة بازل للرقابة المصرفية لمدة طويلة على دراسة الأوضاع المالية. وقد عقد محافظو المصارف المركزية لمجموعة العشرة**في1987/12/07**في مدينة بازل بسويسرا للنظر في التقرير الأول الذي رفعته اللجنة لهم والذي استهدف تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بمقياس كفاية رأس المال ومعاييرها وهذا بالنسبة للمصارف التي تمارس الأعمال الدولية وقد أقر المحافظون التقرير المذكور وتم توجيهها لنشر وتوزيع ذلك التقرير في **1987/12/10** على الدول الأعضاء في المجموعة وغيرها لكي تدرس المصارف ولاتحادات المصرفية وذلك خلال مدة ستة أشهر على سبيل الاستشارة وللتعرف على آرائها بشأن توصيات اللجنة وقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد إليها من أراء وتوصيات وقدمته في **جويلية 1988** حيث اقر من قبل مجلس المحافظين باسم اتفاقية بازل .ومن المهم الإشارة إلى اتفاقية بازل الأولى استهدفت بالدرجة الأولى كبريات المصارف العالمية .كما أن تطبيق مبادئ الاتفاقية يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية فاللجنة لا تملك سلطات إلزامية للدول . كما أن نتائجها لا تحمل قوة رسمية أوقانونية.

كما توصلت اللجنة إلى انه لابد من تحديد معيار يمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من المصارف الدولية أن تبلغه، وان يوضع هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة وعليه فقد أكدت أن النسبة المستهدفة هي نسبة رأس المال إلى الموجودات **بمقدار 8 % وهي** نسبة تمثل الحد الأدنى المشترك الذي يتوقع من المصارف الدولية أن تلتزم به في نهاية سنة 1992 وتمثل هذه النسبة معيار كوك أو ما يطلق عليه بمعيار كفاية رأس المال.

معيار كوك=الأموال الذاتية الصافية /الأخطار المرجحة

أ) بازل 2 وإعادة النظر في مفهوم الكفاية

1-محتوى اتفاقية بازل2 :

لقد تم تحديد معالم الإطار الثاني للجنة بازل لمواكبة التطورات العالمية ولإيجاد حلول وقائية للتعقيدات والمتغيرات الطارئة . وقد بدا التفكير في إعادة النظر في بازل1 وإدخال بعض التعديلات عليها في نهاية التسعينات من القرن الماضي .وبالفعل فقد تم الاتفاق على أن لا يقتصر الآمر على مراجعة الحد الأدنى لكفاية رأس المال بل يجب النظر في مسائل علاجية للقضية الأساسية في المصارف التجارية ألا وهي *إدارة المخاطر* بحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للمصارف للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر وان تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعة وليس مجرد ضمان استمرار المصرف وكفاءة إدارته

ورغم التزام العديد من المصارف العالمية بالحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال سابق والمقدر ب**8 %**إلا أن العديد من المصارف في أوربا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية تعرضت لعدد من الأزمات وواجهت العديد من المخاطر.

2-**المقترحات الجديدة:**تمثلت في توسيع قاعدة وإطار كفاية رأس المال بما يكفي لتحقيق بعض الأهداف الأساسية ولعل أهمها:

-الاستقرار في النظام المالي العالمي وذلك بالوصول إلى أعلى معدلات وسلامة ممكنة؛

-تحقيق العدالة في المنافسة بين المصارف والتوازن بينها؛

-معالجة المخاطر بأفضل المناهج وذلك بإدراج مخاطر جديدة لم تكن متضمنة؛

ومن اجل ذلك قد مت لجنة بازل بعض المقترحات الجديدة أدرجت فيها العديد من النقاط خلافا للمبادئ المطبقة بها. حيث تعتمد بصورة أساسية على إدراج عدد اكبر من المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى جانب المخاطر الائتمانية مع الاعتماد بصفة أساسية على مؤسسات التقديم الائتماني بالإضافة إلى منح عمليات التقديم الداخلي أهمية كبرى مع وضع قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بالشفافية

ب)الدعائم الأساسية لاحتساب رأس المال

في سبيل تحقيق الأهداف السالفة الذكر ارتكز الإطار الجديد للجنة بازل الثانية على ثلاث دعائم أساسية والشكل وهي:

1-لدعامة الأولى/" الحد من متطلبات رأس المال

وهي تحقق التناسب بين رأس مال المصرف وأصوله الخطرة وتتضمن المعايير الجديدة في هذا الخصوص عدة بدائل تحل محل المعايير الموحدة التي تضمنتها اتفاقية بازل الأولى بما يتناسب مع حجم المخاطر التي تتضمنها المصارف وبما يمكن من تحسين السيطرة على المخاطر الائتمانية، كما يركز التعديل الجديد على تحسين طرق قياس المخاطر.

وقد صنفت هذه الاتفاقية المخاطر التي تتعرض لها المصارف إلى ثلاث مجموعات رئيسة وهي المخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.

-المخاطر الائتمانية

هناك خياران لحساب الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال الخاصة بالمخاطر الائتمانية

1 المنهج المعياري :

من خلاله يتم تقييم المصرف عن طريق إحدى شركات التقييم الخارجية المتخصصة. ووفق هذا المنهج تم تعديل أوزان المخاطرة المتعلقة بالتقييم السيادي للدول وتقييم المصارف وتتراوح فيه بين%20/10% /% 100/50%/%150.

ويتمثل هذا الأسلوب بالبساطة في التطبيق لذا يعتقد انه ستلجأ إليه العديد من المصارف

2 المنهج المرتكز على تقييم الداخلي :

من خلاله يتم الاعتماد على التقييم السيادي للدولة التي يقع بها المصرف باستعمال نظم تنقيط داخلية وذلك بإعطاء نقطة لكل زبون لتعبر عن درجة ملاءته المالية وهي أداة تسمح للمصرف التقليل من المخاطر مع اشتراط موافقة الجهات الرقابية والالتزام بمعايير كمية ونوعية لمراقب هذه النظم

كما أن المصارف إذا ما اعتمدت على هذه الطريقة ستنقسم محافظها إلى خمسة أصناف كبيرة وهي:

1مؤسسة 2 مقترض سيادي3مصرف4صنف الزبائن 5 أسهم .

وللمعالجة يتم تحديد مكونات الخطر وكذا معادلة الترجيح المخاطر بالإضافة إلى مجموعة من الضوابط التي يجب على المصارف احترامها .كما أن لجنة بازل تحرص على خضوع التقييم لمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال للسلطات الرقابية المحلية .

-المخاطر التشغيلية

تعرف لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أوالأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الإستراتجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية .

وبسبب التوجه إلى العولمة المالية ظهرت إلى جانب المخاطر الائتمانية مخاطر أخرى يمكن أن تكون له أهمية كبيرة ولعل من أهم تلك المخاطر نجد ما يلي :

-عدم تحكم بعض الجهات في التقنيات المتطورة التي أدخلت على العمل المصرفي ؛

-كل ما ينتج من مخاطر عن استعمال المشتقات المالية والتعامل بالسندات؛

-مخاطر السوق

لخطر السوق علاقة مباشرة بعملية الإقراض والاقتراض التي تقوم بها المصارف وكذا عمليات التوظيف والذي يعود إلى التطورات المفاجئة وغير المنتظرة لأسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأصول المالية وكذا مخاطر السيولة والمخاطر القانونية.

وقد حددت لجنة بازل للرقابة المصرفية طريقتين لاحتساب مخاطر السوق ويتعلق الأمر بالمنهج المعياري ومنهج النماذج الداخلية

فأما الأول فيتم من خلاله تحليل الخطر الخاص المتعلق بكل سند دين في محفظة المصرف، أما الخطر الثاني فهو الخطر العام الذي تتحمله المحفظة ككل.

2-الدعامة الثانية :المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

تعتبر هذه الدعامة والمتعلقة بالمراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال من طرف السلطات الرقابية المختصة بمراقبة مدى التزام المصارف بمتطلبات رأس المال احد الركائز الرئيسة والمهمة التي يقوم عليها إطار لجنة بازل الثانية لكفاية رأس المال نظرا لما تكتسبه من أهمية ولما تلعبه من دور في رقابة مدى تطابق كفاية رأس المال مع الاستراتيجيات المفترضة وكذا تناسبه مع حجم المخاطر التي تواجهها المصارف كما أنها تسمح للجهات الإشرافية وللجهات الرقابية بالتدخل في الوقت المناسب في حالة وجود نقص في تغطية رأس المال أو عدم وجوده وفق النسب القانونية التي تسمح بمواجهة المخاطر فان لجنة بازل الثانية من خلال هذه الدعامة تهدف إلى استعمال أفضل التقنيات التي تساعد على المراقبة وعلى تسيير الفعال للمخاطر المصرفية.

انطلاقا مما سبق يمكن القول انه يستلزم على السلطات الرقابية القيام بمهامها على أكمل وجه حتى تتفادى أي طارئ وكذا إعادة الأمور إلى نصابها في حالة وجود خلل ما.غير انه مهما قامت الجهات الرقابية بعملها فانه سيبقى مديرو المصارف والمسئولون المباشرون على الوحدات المصرفية هم الأكفاء في مسالة تقييم وتقدير الإخطار التي تواجه المصارف التي يقومون بإدارتها وان عليهم التعامل بحكمة مع تلك المخاطر.

3-الدعامة الثالثة: انضباط السوق

ويكون ذلك من خلال تدعيم عنصر الشفافية من جانب المصارف بما يكفل القدرة على فهم أفضل للمخاطر التي تواجه المصارف لذلك تطالب لجنة بازل بالإفصاح عن هيكل رأس المال والمخاطر وملاءة رأس المال كما تهدف لجنة بازل الثانية إلى تحسين درجة الأمان في المصارف وبناء علاقات متينة مع الزبائن.الأمر الذي يحسن الاتصال المالي بين البنوك.

غير أن تحقيق انضباط في السوق يتطلب وجود مصرف معلومات يحتوي على نظام معلومات دقيق يمكن الاعتماد عليه في عملية تقييم أداء المؤسسات ومعرفة مدى قدرتها على إدارة المخاطر.

وعليه ومما سبق يمكن سرد ما جاءت به مقترحات بازل الثانية فيما يلي:

-إمكانية رفع الأوزان الترجيحية لمخاطر القروض المنخفضة الجودة من 10 % إلى 150%؛

-إمكانية تخفيض أوزان المخاطر المتعلقة بالقروض وفق ما يملكه من ضمانات وكفالات؛

-إدخال مخاطر جديدة ضمن متطلبات رأس المال مثل مخاطر التشغيل وعدم كفاءة الأنظمة والخسائر الناجمة عن أخطاء العاملين؛

-تقييم يشمل إلى جانب تقييم المقترض تقييما للقطاع الذي يعمل فيه؛

-التميز في متطلبات رأس المال بين المصارف التي تمتلك أنظمة متطورة في إدارة المخاطر وبين المصارف الأقل حجما فيما يخص التخفيض في أوزان المخاطر؛

-إمكانية فرض السلطات الرقابية على الأجهزة المصرفية معدلات لكفاية رأس المال أكبر من الحد الأدنى إذا اقتضت الضرورة.

3.1 مقررات بازل الثالثة

تتضمن الخطة التي الإصلاحية التي اعتُمدت يوم 12 سبتمبر 2010 في بازل بالخصوص، الرفع من الحد الأدنى لاحتياطيات المؤسسات المصرفية، بهدف تعزيز صلابتها بوجه أزمات محتملة قادمة.وتهدف الخطة إلى زيادة متطلبات لرأس المال بما يزيد عن ثلاث مرات. وطرح معدلات جديدة لكفاية رأس المال ستضمن أن المصارف أكثر قدرة على الصمود في مواجهة الضغوط الاقتصادية والمالية، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.

فمن شأن التغييرات المالية أن توجد نظاما مصرفيا أكثر مرونة في المستقبل. إن نظام بازل 3، الذي سيطبق على مراحل حتى حلول 2019 يأتي على رأس إصلاحات قانونية في عديد من دول العالم، بهدف تقليص مخاطر المصارف الكبيرة، فضلا عن إن التغييرات ستجعل من جميع أنواع التداول، لا سيما تداول رأس المال المملوك، أكثر كلفة من خلال إجبار المصارف على زيادة رأسمالها كاحتياطي لدعم أنشطة التداول

ومن أهم الإجراءات المرتقبة، التي وردت في نص مقررات بازل 3، تعزيز نِسبة الموارد الذاتية للمصارف (أو احتياطياتها)، الذي يُعتبر من أهم المعايير المعتمدة لقياس المتانة المالية للمؤسسات المصرفية.كما سيتوجّب على المصارف، الرفع في الشريحة الأولى من رأس المال التي تشكل احتياطاتها "الصلبة" أي الجزء الأكثر متانة من احتياطاتها "الصلبة" المؤلفة من أسهم وأرباح من 2% في الوقت الحاضر إلى 4،5% من أصولها. يضاف إلى ذلك، تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2،5% من رأس المال، لمواجهة أزمات مقبلة محتملة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي "الصلب" إلى 7%.

من جهة أخرى، سيتم الزيادة في نسبة الأصول الذاتية للمصارف، من 4% حاليا إلى 6%. ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات، ابتداءً من 1 يناير 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

كما أن الإصلاحات الجديدة ستشمل اعتماد مقاييس جديدة خاصة بالسيولة

(سيتعين على المصارف تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية. ومن المرجح أن تطبق مثل هذه النسب على نطاق وطني مع احتمالية بدئها في 2013م.)[1]

.وعلى كل فان إجراءات " بازل -3" تعد سلاحا ذو حدين فهي من جهة أداة تحوطيه ضد الأزمات المستقبلية تنأى بالمصارف عن التعرض لمخاطر مالية, ومن جهة أخرى تشكل عبئاً مالياً يكبل حركة المصارف التي - وفقا للقواعد الجديدة - ستضطر إلى زيادة رأسمالها وضخ سيولة في خزائنها تعادل 3 أضعاف ما كانت ملزمة بتطبيقه.